

# السيولة العامة واثرها على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2000-2015)

الباحث: علاء حامد فيصل  
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

أ.م. د عقيل شاكر الشرع  
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية

## المستخلص :

تعد هذه الدراسة القياسية التي تناولت العلاقة بين السيولة العامة والناتج المحلي الاجمالي ذات اهمية كبيرة ، والسبب في ذلك يعود الى الآثار التي تتركها السيولة العامة على الناتج ومن ثم التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ، فهي تهدف الى تحليل تطورات السيولة العامة في العراق ومدى تأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي ، من خلال سيطرة السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي على حجم السيولة العامة لزيادة الناتج المحلي الاجمالي ، استطاع البنك المركزي من خلال ادوات السياسة النقدية غير المباشرة من السيطرة على السيولة العامة ، التي من خلالها يمكن التأثير في الناتج ومن ثم فإن التأثير في الناتج المحلي الاجمالي هو خطوة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وقد افترضت الدراسة وجود علاقة دالية معنوية احادية الجانب بين السيولة العامة والناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما اثبتته الاختبارات القياسية ، ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة ، وجود علاقة دالية موجبة بين السيولة العامة وبين نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ومن خلال هذه العلاقة يمكن للسلطة النقدية التأثير في الناتج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي .

## Abstract:

This study is standard Which dealt with the relationship between public liquidity and the gross domestic product Of great importance The reason for this Back to Effects of public liquidity On some variables of economic stability And thus influence the level of economic activity , They are aimed at Analysis of developments in public liquidity and its components in Iraq And factors affecting it And the extent of their impact on some macroeconomic variables , Through the control of the monetary authority represented by the Central Bank of Iraq On the volume of public liquidity to increase the gross domestic product , Through indirect monetary policy instruments, the central bank has managed to control public , Which can influence the variables of economic stability liquidity, Thus, the impact on the gross domestic product. The study hypothesized that there is a significant relational relationship between the

general liquidity and the gross domestic product, This is what proved the standard tests, and the most important findings of the study, the existence of a positive relationship between positive liquidity and its components and the growth of GDP , Through this relationship, monetary authority can influence these variables to GDP .

### **المقدمة :**

ان تأثير حجم السيولة العامة في النشاط الاقتصادي يبرز من تأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة وعلى المستوى العام للأسعار من جهة أخرى ، لذي تعد السيولة العامة أداة رئيسة تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد ، من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، اذ يكون تأثيرها ايجابياً في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد ، لذلك تسعى السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي باتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة للتأثير في حجم السيولة العامة والسيطرة عليها من خلال ادواتها بما يحقق التعادل بين حجم السيولة العامة والناتج القومي الاجمالي في الاقتصاد .

### **شكلة البحث :**

هل يمكن قياس وبيان الأثر الذي تتركه السيولة العامة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، لكون السيولة العامة هي أداة مهمة تستعملها السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟

### **هدف البحث :**

دراسة وتحليل تطور السيولة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق ، ومدى استجابة الناتج للتغيرات في حجم السيولة العامة .

### **فرضية البحث :**

تستند الدراسة الى فرضية مفادها : ان السيولة العامة تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي ، وان هناك علاقة باتجاه واحد بين السيولة العامة والناتج .

### **مفهوم السيولة العامة والناتج المحلي الاجمالي :**

يختلف تحديد مفهوم السيولة العامة من اقتصاد الى اخر تبعا لدرجة نمو وتطور الجهاز المصرفي في ذلك الاقتصاد ، ويعود الاطار المفاهيمي للسيولة العامة الى منهج راد كليف

( Radcliffe ) ، ووفقا لهذا المنهج فقد عرفت السيولة العامة بأنها تعبر عن اوضاع السيولة الكلية الاجمالية في اقتصاد وهي عامل مهم ومؤثر في قرارات الانفاق على السلع والخدمات وتمثل مركز ميكانيكية السياسة النقدية ، والمعنى الاقتصادي للسيولة العامة هو السيولة النسبية لتحويل المستثمرين لأوراقهم المالية الى نقود اي درجة المرونة التي تتحول بها أصول معينة الى نقود . او هي الأصول المستثمرة التي يمكن تحويلها بسرعة ويسر الى نقد بدون او بأقل خسارة في قيمتها ويمكن ان تكون الاصول المستثمرة سهلة التسييل ، اذا كان من الممكن بيعا وشرائها بسهولة ، اما المفوضية الاوربية للشؤون الاقتصادية والمالية فقد عرفت السيولة بأنها ( مصطلح يستخدم في علم المال والاقتصاد لوصف سهولة الحصول على النقود فاذا أمكن للأفراد والشركات في اقتصاد معين الحصول على الاموال التي يحتاجون اليها لأغراض الاستثمار والاستهلاك ، فذلك يؤدي الى رفع مستوى النشاط الاقتصادي)(1) .

وقد عرفت السيولة العامة على انها عرض النقد بالمفهوم الاوسع (عرض النقد على وفق نهج كيرلي وشو ) ، مضافا اليه ما تملكه الوحدات الاقتصادية غير المصرفية من الاصول المالية الاخرى مثل الودائع الحكومية وسندات الادخار والاوراق التجارية والاوراق المالية العامة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والمصارف العقارية(2).

### **مفهوم الناتج المحلي الاجمالي**

يمثل الـ GDP مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف انواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة ، وبناءً على هذا المفهوم يتضح ان الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية داخل الحدود السياسية لذلك البلد سواء كانت هذه الأنشطة من المواطنين أو من الاجانب ، وعليه فإن اي انتاج للسلع والخدمات خارج البلد لا يدخل ضمن حساب الناتج المحلي الاجمالي حتى وان كانت الوحدات المنتجة مملوكة للمواطنين ، والناتج المتولد من الناتج المحلي هو دخل محلي ، اما لو استبعدنا انتاج عناصر الانتاج المملوكة للأجانب المقيمين في الداخل واضفنا انتاج عناصر الانتاج المملوكة للمواطنين المقيمين في الخارج فسوف نحصل على الناتج القومي الإجمالي (GNP) ، والذي هو مجموع الانتاج الذي يقوم به المواطنون المقيمون في الداخل او الخارج ومن ثم فإن الفرق بين

قيمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والناتج القومي الاجمالي (GNP) يكون اما موجبا او سالبا ويطلق عليه صافي مدفوعات الدخل من الخارج وحسب المعادلة الاتية<sup>(3)</sup> :

الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي مدفوعات الدخل من الخارج  
ويمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بأنه يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق والتي ينتجها المجتمع او الاقتصاد المحلي في مدة زمنية معينة (عادة سنة) وهذا يعني انه يقتصر على احتساب ما ينتجه المجتمع او الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للوطن ومن هنا فهو لا يشمل ما ينتجه المواطنين العاملون في الخارج ، وهكذا فإن الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في حالة الاقتصاد المغلق يساوي الناتج القومي الاجمالي (GNP) لعدم وجود اثر للمعاملات الخارجية او ما يسمى تحويلات العاملين<sup>(4)</sup>.

### مكونات السيولة العامة ودرجاتها

تعد النقود القانونية من أعلى درجات السيولة لما يترتب على ذلك من قبولها العام في المعاملات الاقتصادية كافة وإمكانية تحويلها الى سلع وخدمات وقوة الزامها القانوني في سداد الدين ، وليس للدائنين الحق في عدم قبولها لما لها من قوة ابراء قانونية ، فضلاً عن خصائصها المتمثلة بالعمومية والشمول والالزام<sup>(5)</sup>. والتي ترتبط بالوظائف المتعددة للنقود بوصفها وسيلة للمبادلة ومقياس ومخزن للقيمة ووحدة حساب واداة للدفع المؤجل<sup>(6)</sup>. لذا نجد ان النقود على قمة الاصول السائلة ومن ثم تأتي الاصول الاخرى كل حسب درجة سيولتها وسهولتها وعدم المخاطرة في تحويل قيمتها الرأسمالية الى نقود دون خسائر<sup>(7)</sup>. وقد قبل العديد من الاقتصاديين التعريفات الخاصة بالنقود والتي تكون اكثر شمولاً من (M2) وذلك لان هناك اصولاً عديدة تقوم بوظيفة السيولة ، ومخزناً مؤقتاً للقدرة الشرائية وفي الوقت نفسه تكون هذه الاصول مكونا من مكونات التعريف الاوسع للنقود ، لذلك اختلفت اراء الاقتصاديين حول اعطاء تعريف واضح ودقيق لعرض النقد وذلك نتيجة اختلاف اهمية وظائف النقود كونها وسيلة للتبادل ومستودعاً للقيمة وأداةً للدفع المؤجل فقد عرف عرض النقد (M1) وهو مرتبط بوظيفة النقود كونها وسيطاً للتبادل على انه (العملة في التداول بين الافراد والمؤسسات او المنشآت غير المصرفية مضافاً

اليها الودائع الجارية للقطاع الخاص) اما عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) فهي تشمل ((M1) مضافا اليها الودائع والمدخرات الآجلة في البنوك التجارية)، اما عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) فهو يشمل ((M2) مضافا اليها الودائع والمدخرات لدى مؤسسات الاقراض والبنوك التعاونية)، وهناك تعريفات اخرى لعرض النقد وهي (M4) والذي يتكون من (M2) مضافا اليها شهادات الایداع الكبيرة و (M5) وتشمل (M3) مضافا اليها شهادات الایداع ولكن استخدام (M1) و (M2) و (M3) هو الأكثر وأفضل عند الكثير من الاقتصاديين<sup>(8)</sup>.

ويشير مفهوم عرض النقود M3 الى سيولة المجتمع الاقتصادي عامة اذ يمتد الى ابعاد اوسع ليشمل الودائع الحكومية والودائع الاخرى ليضاف الى السيولة المحلية الخاصة (M2) ، ويطلق عليه احيانا السيولة المحلية الاجمالية او السيولة العامة ، ويرجع الاخذ بمفهوم M3 الى توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وأصبحت المؤسسات المالية العامة تمارس نشاطا لا يختلف عن نشاط القطاع الخاص ، وما نتج عنه من زيادة عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتوسيع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة ومن ثم ظهور وتسويق اشكال جديدة للسيولة العامة<sup>(9)</sup>.

#### العلاقة بين السيولة العامة ونمو الناتج المحلي :

تعتمد العلاقة بين السيولة العامة والناتج المحلي الاجمالي على كيفية حساب الناتج المحلي الاجمالي ، فإذا تم احتسابه عن طريق جمع الدخل المنفقة على شراء السلع والخدمات او عن طريق جمع تكاليف انتاج تلك السلع والخدمات ، فإن الناتج المحلي الاجمالي قد يمثل الطلب الكلي ، وان التغيرات الحاصلة في اجمالي الانتاج والدخل تقود الى تغيرات في عرض النقود وحجم السيولة العامة ومن ثم على الناتج المحلي الاجمالي<sup>(10)</sup>. فعندما تعتمد السلطة النقدية سياسة توسعية من خلال زيادة عرض الموجودات النقدية والمالية يؤدي ذلك الى ارتفاع مستوى الاسعار والسندات الحكومية ولوجود علاقة عكسية بين سعر السند وسعر الفائدة تنخفض أسعار الفائدة نتيجة لزيادة أسعار السندات ، وهذا بدوره يشجع ويزيد من حجم الطلب على الاستثمارات ، وباعتبار أن الطلب الاستثماري هو أحد مكونات الطلب الكلي فإن الزيادة في حجم الاستثمار تعني زيادة في حجم الطلب الكلي ومن ثم زيادة حجم الدخل الكلي نتيجة عوائد الاستثمار وهذه الزيادات سوف تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح ايضا ، أي عندما تعتمد السلطة النقدية سياسة انكماشية لمواجهة التضخم فإنها سوف تقوم بتقليص

عرض النقود من خلال بيع السندات الحكومية ، وهذا يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض حجم الطلب الاستثماري ومن ثم انخفاض الطلب الكلي ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض في مستوى الدخل الكلي ومن هنا يحدث انخفاض الناتج المحلي الاجمالي<sup>(11)</sup>. ومما سبق يتضح ان السيولة العامة ترتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع نمو الناتج المحلي الاجمالي .

### تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في السيطرة على السيولة العامة في العراق

لقد وضعت السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي في عام (2003) سياستها النقدية التي تتضمن مجموعة من الاجراءات والتدابير المتخذة لإدارة عرض النقود والسيولة العامة والسيطرة عليهما لتحقيق هدفها الرئيس المتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار والاستقرار النقدي . وعليه فإن السيطرة على السيولة العامة تتم من خلال السيطرة على الكتلة النقدية والتي تتم من خلال السيطرة على عناصر السيولة العامة المتمثلة بالقاعدة النقدية ومضاعف الائتمان (الودائع) . بمعنى آخر أن السيطرة على عرض النقود ومن ثم السيولة العامة يعتمد على كون السلطات النقدية قادرة على السيطرة بدقة على القاعدة النقدية والتنبؤ بالعلاقات السلوكية للمصارف والقطاع الخاص غير المصرفي (الجمهور) ، اذ تمثل القاعدة النقدية جزءاً من المطلوبات الخاصة بالبنك المركزي ، وهي تتكون من العملة المصدرة للتداول (العملة خارج البنوك) واحتياطيات المصارف ، وكذلك يمكن للسلطات النقدية السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة من خلال مضاعف الائتمان والتحكم بالاحتياطيات الخاصة بالبنك المركزي والمصارف التجارية ، اذ يمثل مضاعف الائتمان متطلبات الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الفائضة<sup>(12)</sup> .

### تحليل السيولة العامة في العراق :

شهدت السيولة العامة تغيرات كبيرة للمدة (2000 - 2015) وهذه التغيرات هي انعكاس للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعرض ولا زال يتعرض لها الاقتصاد العراقي ، ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل ميزانية الجهاز المصرفي وكما يأتي :

تبين ان مقدار التغير في السيولة العامة عام (2001) كان يساوي (1058878) مليون دينار ، اي ما نسبته (36.8%) ليصل رصيدها الى (3930259) مليون دينار مقابل (2871381) مليون دينار في نهاية عام (2000) وقد كان هذا التغير ناجما عن التغير في البنود المكونة للسيولة العامة .

اذ شهد عرض النقود M2 ارتفاعاً بلغ (284959) مليون دينار عام (2001) مقابل (2223519) مليون دينار في نهاية عام(2000) ، وقد اتسم بالارتفاع التدريجي لكل سنوات الدراسة عدا العام (2015) فقد سجل انخفاضاً ملحوظاً كما موضح في جدول (2) .

اما في عام (2004) فقد ارتفعت السيولة العامة ارتفاعاً كبيراً فقد كان مقدار التغير يساوي (9490967) مليون دينار فقد وصل رصيدها الى (15713057) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (152.5%) بعد ان كان في عام (2003) يساوي (6222090) مليون دينار . وتعود اسباب هذا الارتفاع الى زيادة عرض النقود بعد زيادة رواتب موظفي الدولة وزيادة رصيد صافي الموجودات الاجنبية بسبب بيع العملة في المزاد اليومي بعد استقلالية البنك المركزي /10/ 2004/ ، و كذلك زيادة تدفق السلع ذات المنشأ المختلف الى العراق بعد ازالة الحواجز الكمركية.

اما في عام (2006) فقد سجلت معدل نمو وصل الى (55.3%) وكان مقدار التغير (12483419) مليون دينار حتى وصل رصيدها الى (35047041) مليون دينار بسبب زيادة البنود المكونة للسيولة العامة . بينما وصل رصيدها عام (2008) الى (64571139) مليون دينار وبنسبة (39.3%) اذ كان مقدار التغير يساوي (18237243) مليون دينار بسبب الزيادة في عرض النقود M2 ، والزيادة الحاصلة في الودائع الحكومية لنفس العام.

اما في عام (2011) فقد كان مقدار التغير (18789204) مليون دينار اي ما نسبته (23.2%) ليصل رصيدها الى (99527304) مليون دينار مقابل (80738100) مليون دينار عام (2010) .

بعد عام (2011) اتسمت السيولة العامة بانخفاض تدريجي لمعدلات النمو فيها اذ أصبحت (13.8% ، 9.4% ، 3.3%) على التوالي للأعوام (2012 ، 2013 ، 2014) على التوالي حتى وصلت في عام (2015) الى معدل نمو سالب (-8.7) وكان مقدار التغير (-11153885) مليون دينار إذ انخفضت الى (117013863) مليون دينار بعد ان كانت (128167748) مليون دينار عام (2014) بسبب الانخفاض الحاصل في كل من عرض النقود M2 والودائع الحكومية ، إذ شكل عرض النقود M2 في مجموع السيولة العامة اعلى نسبة مساهمة بلغت (77.4%) في عام (2000) واقل نسبة في عام (2008) فقد شكل (53.9%) لذا يكون نسبة مساهمة M2 خلال سنوات الدراسة ما تقارب (68%) من مجموع السيولة العامة والنسبة المتبقية هي للودائع الحكومية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول (1).

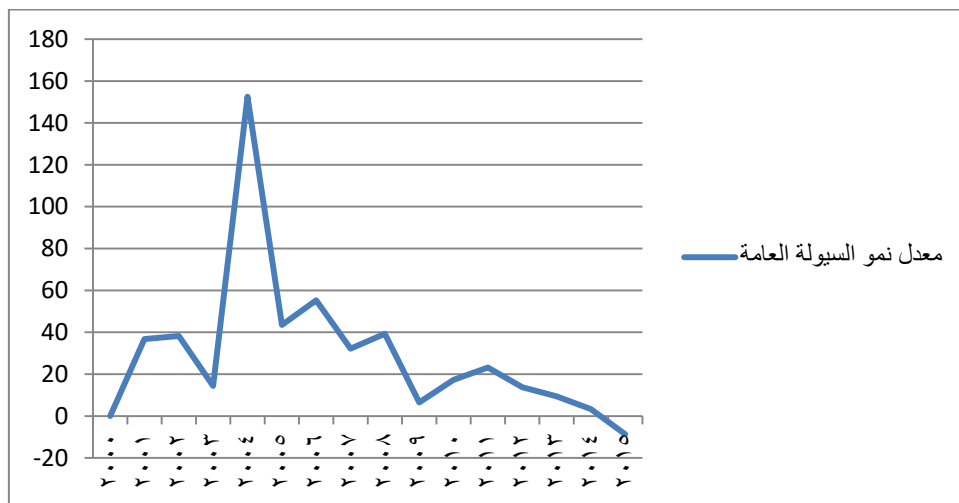
جدول رقم (1)  
تطور السيولة العامة للمدة (2000 – 2015)  
بملايين الدينانير

| السنة | السيولة العامة<br>(1) | مقدار التغير %<br>(2) | معدل النمو السنوي %<br>(3) |
|-------|-----------------------|-----------------------|----------------------------|
| 2000  | 2871381               | -                     | -                          |
| 2001  | 3930259               | 1058878               | 36.8                       |
| 2002  | 5435409               | 1505150               | 38.2                       |
| 2003  | 6222090               | 786681                | 14.4                       |
| 2004  | 15713057              | 9490967               | 152.5                      |
| 2005  | 22563622              | 6850565               | 43.5                       |
| 2006  | 35047041              | 12483419              | 55.3                       |
| 2007  | 46333896              | 11286855              | 32.2                       |
| 2008  | 64571139              | 18237243              | 39.3                       |
| 2009  | 68826578              | 4255439               | 6.5                        |
| 2010  | 80738100              | 11911522              | 17.3                       |
| 2011  | 99527304              | 18789204              | 23.2                       |
| 2012  | 113329268             | 13800964              | 13.8                       |
| 2013  | 124004166             | 10674898              | 9.4                        |
| 2014  | 128167748             | 4163582               | 3.3                        |
| 2015  | 117013863             | (11153885)            | (8.7)                      |

المصدر: - من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة .

- القيم بين الاقواس تعتبر سالبة .

لشكل (1) معدل نمو السيولة العامة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1)



## تحليل نمو الناتج المحلي الاجمالي :

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي (GDP) احد اهم مؤشرات قياس الاداء الاقتصادي للبلد ومن المعايير الاكثر شمولية لقياس كافة انتاج الدولة من السلع والخدمات وهي القيمة النقدية لكل عناصر الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات وصافي الصادرات التي تنتجها الدولة في عام معين ومن خلاله يمكن معرفة مدى تطور ونمو الاقتصاد وكذلك معرفة مواطن الضعف والخلل في هيكله ، ومن ثم امكانية معالجتها<sup>(13)</sup>.

ومن الجدول (2) يتبين ان في عام (2001) انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية الى (41945138) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-17.5%) بعد ان كان (50823005) مليون دينار في عام (2000) ، واستمر تدني الناتج في عامي (2002) ، (2003) حتى انخفض الى (29585189) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-27.8%) ، والسبب في ذلك الظروف السياسية التي كان يمر بها العراق في مدة الحصار الاقتصادي وتدهور التجارة الخارجية بتدني قيمة العملة الوطنية امام العملات الاجنبية وزيادة النفقات العسكرية وتفاقم معدلات البطالة .

وفي عام (2004) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى (53235359) مليون دينار وبمعدل نمو (79.9%) ، وذلك بسبب اصدار العملة الجديدة في 2003/10/15 واستقلالية البنك المركزي في 2004 /10/4<sup>(14)</sup> .

اما في الاعوام (2005 ، 2006 ، 2007) فقد ارتفع الناتج المحلي بمعدل متناقص بلغ (38.1%) ، ( 30%) (16.6%) على التوالي ، ويعود السبب في ذلك الى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة المالية . في عام (2008) ارتفع معدل نمو الناتج المحلي بنسبة (40.8%) ليبلغ (157026062) مليون دينار ، ويعد السبب في ذلك الى حصيلة ارتفاع لمعدلات نمو متفاوتة لبعض القطاعات الاقتصادية (عدا القطاع الزراعي ) وبالأخص القطاع النفطي ، إذ ارتفعت عائدات النفط الخام نتيجة لارتفاع كميات النفط المصدرة والتحسن النسبي في الوضع الامني<sup>(15)</sup>.

في عام (2009) سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو سالب (-16.8%) ليبلغ (130642187) مليون دينار بسبب التراجع في أسعار النفط على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض العوائد النفطية نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية<sup>(16)</sup> . في الاعوام ( 2011،

2012 ، 2013 ) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ولكن بمعدل نمو متناقص اي ما نسبته (30%) ، (17%) و (7.6%) على التوالي ، نتيجة زيادة الصادرات النفطية من

جهة وانخفاض اسعار النفط في السوق العالمية من جهة اخرى ، حتى وصل معدل النمو في عام (2014) الى سالب (-5.3%) وانخفض الى (258900633) مليون دينار ثم انخفض الى مستوى متدني في عام (2015) اذ بلغ (191715792) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-25.9%) بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية نتيجة زيادة النفقات العسكرية في الحرب على الارهاب .

اما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة فقد اتسم معدل نموه بالتذبذب والتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً ففي عام (2004) ارتفع معدل نموه ليبلغ (41.8%) بعد ان كان معدل نمو سالب (-45.9%) في عام (2003) ثم استمر بالتقلب حتى سجل في عام (2009) معدل نمو سالب بلغ (-23.2%) اما في عام (2011) فقد سجل معدل نمو بلغ (27%) ثم انخفض الى (-27%) في عام (2015) ، ويعود السبب في تقلبات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة الى التقلبات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية .

والجدول (2) يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2000 - 2015) .

جدول (2)

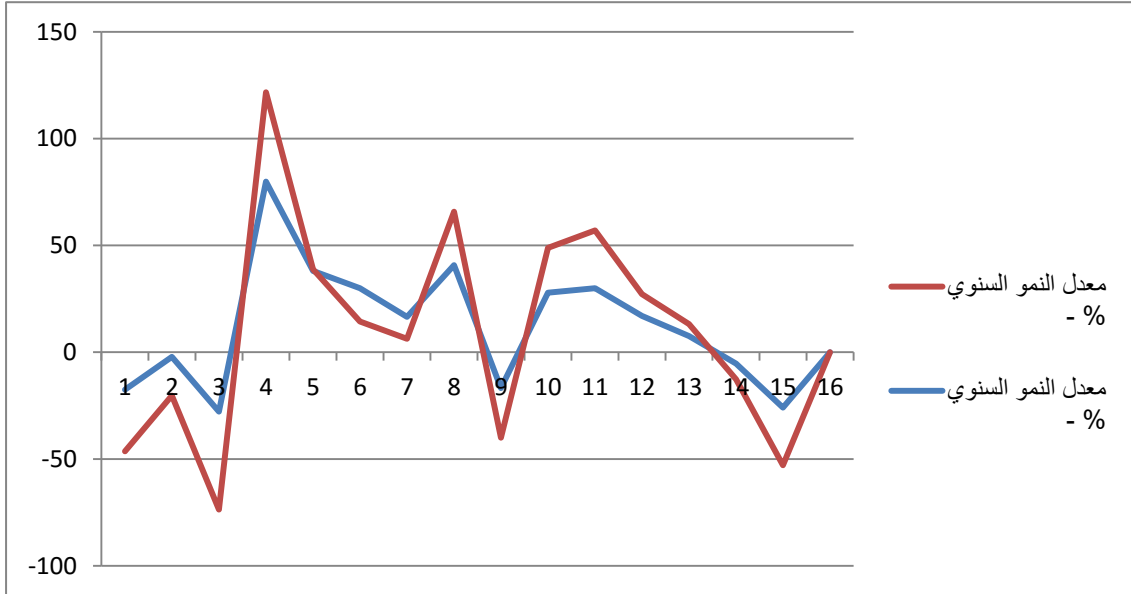
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق مليون دينار

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي<br>بالأسعار الجارية | معدل النمو السنوي<br>% | الناتج المحلي الاجمالي<br>بالأسعار الثابتة 2007 =<br>100 | معدل النمو السنوي<br>% |
|-------|--|------------------------|--|------------------------|
| 2000  | 50823005                                   | -                      | 327890355  | -                      |
| 2001  | 41945138                                   | (17.5)                 | 233028544  | (28.9)                 |
| 2002  | 41022927                                   | (2.2)                  | 190804313  | (18.1)                 |
| 2003  | 29585189                                   | (27.8)                 | 103086371  | (45.9)                 |
| 2004  | 53235359                                   | 79.9                   | 146250984  | 41.8                   |
| 2005  | 73533599                                   | 38.1                   | 147361921  | 0.7                    |
| 2006  | 95587955                                   | 30                     | 124301632  | (15.6)                 |
| 2007  | 111455813                                  | 16.6                   | 111455813  | (10.3)                 |
| 2008  | 157026062                                  | 40.8                   | 139331021  | 25                     |
| 2009  | 130642187                                  | (16.8)                 | 106996059  | (23.2)                 |
| 2010  | 167093204                                  | 27.9                   | 129548014  | 21                     |
| 2011  | 217327107                                  | 30                     | 164517114  | 27                     |
| 2012  | 254225491                                  | 17                     | 181460022  | 10.2                   |
| 2013  | 273587529                                  | 7.6                    | 191722165  | 5.6                    |
| 2014  | 258900633                                  | (5.3)                  | 177450742  | (7.4)                  |
| 2015  | 191715792                                  | (25.9)                 | 129537697  | (27)                   |

المصدر :- النشرات السنوية للبنك المركزي (2003 - 2007 - 2011 - 2015)

- التقارير السنوية للبنك المركزي لسنوات متفرقة .
- تم احتساب معدل النمو من قبل الباحث .
- القيم بين الاقواس تعتبر سالبة .

شكل (2) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (2)

### توصيف وبناء النموذج القياسي

ان لدراسة اي ظاهرة اقتصادية ، دراسة كمية هي التعبير عن هذه الظاهرة بصيغة رياضية معبراً عنها برموز ومعادلات رياضية ، وهذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج وتسمى هذه المرحلة مرحلة توصيف وصياغة النموذج<sup>(17)</sup>.

#### بناء وتحديد متغيرات النموذج :

يتكون النموذج من معادلة واحدة تضم متغيرين اثنين احدهما تابعاً والآخر مستقلاً ، إذ تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط simple linear Regression في تقدير العلاقة المدروسة وهي كما يأتي :

#### 1. اثر السيولة العامة في الناتج المحلي الاجمالي

##### متغيرات النموذج

المتغير المستقل : وهو متغير تحدد قيمته من خارج النموذج ويسمى ايضاً بالمتغير الخارجي ويمكن الحصول عليه من البيانات الرسمية للدولة . ويتمثل هذا المتغير بالسيولة العامة (LIQ).  
المتغير التابع : وهو متغير تتحدد قيمته من داخل النموذج ويسمى ايضاً بالمتغير الداخلي ويتضمن الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وهو متغير يعكس حالة الاستقرار الاقتصادي .

تحديد العلاقة بين متغيرات النموذج : يتضمن النموذج معادلة اساسية واحدة هي:

$$\ln \text{GDP} = \alpha_1 + \alpha_2 \ln \text{LIQ} \quad \dots \dots \dots (1)$$

وهنا يمكن تحديد اتجاه العلاقة بين هذين المتغيرين بالاعتماد على الأسس والافكار والقواعد النظرية الاقتصادية وبالاستناد الى أغلب افكار المدارس الاقتصادية اذ تفترض وجود علاقة طردية ايجابية بين السيولة العامة والنتاج المحلي الاجمالي (GDP) ، وبالاعتماد على هذا الافتراض يصح من المتوقع ان تكون قيمة المعلمة ( $\alpha_1$ ) موجبة .

مصنوفة الارتباط : لغرض تحديد درجة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة تم اعتماد معاملات الارتباط الاتية كما في جدول (3) : جدول معاملات الارتباط

|     | GDP      | LIQ      |
|-----|----------|----------|
| GDP | 1.000000 | 0.979461 |
| LIQ | 0.979461 | 1.000000 |

يشير جدول معاملات الارتباط الى العلاقة بين هذه المتغيرات ، إذ يوضح قوة واتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ويتضح منه وجود درجة عالية من الارتباط بين مؤشرات السيولة العامة والنتاج المحلي الاجمالي واتجاه العلاقة ايجابية ، اي ان الزيادة في حجم السيولة العامة بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.97). الا ان هذا الارتباط اضافة الى كونه عاجزاً عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات فإنه لا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية ، فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطاً ذاتياً ، او انها تتأثر بعوامل مشتركة فيما بينها ، لذا سيتم اللجوء الى اعتماد نماذج الانحدار واستخدام الاختبارات القياسية للوقوف على صحة هذه الارتباطات .

## تقدير وتحليل نتائج النموذج القياسي

اولاً: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تم اجراء اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة باعتماد طريقة ديكي فولر - الموسع (ADF) واختبار فيليبس - بيرون (P.P) ، اذ تشير فرضية العدم ( $H_0$ ) عدم استقرارية السلاسل الزمنية مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تشير الى استقرارية السلاسل الزمنية ، وتشير النتائج

في الجدول (2) المتغير المستقل غير مستقرة في المستوى الاول ولكافة مستويات المعنوية سواء بحد ثابت فقط او بحد ثابت واتجاه او من دون حد ثابت واتجاه ، وكانت قيمة (t) المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية (الحرجة) مما يعني قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة . وبعد اخذ الفروقات لها اصبحت السيولة العامة مستقرة في الفرق الثاني وبمستوى معنوية (1%) كما هو موضح في الجدول (4) .

جدول (4)

نتائج اختبار جذر الوحدة

| P-P اختبار فيليبس -بيرون |                | ADF اختبار ديكي - فولر الموسع |          |                          | المتغيرات |               |
|--------------------------|----------------|-------------------------------|----------|--------------------------|-----------|---------------|
| 2nd Diff                 | 1st Differens. | Level                         | 2nd Diff | 1st الفرق الاول<br>Diff. |           | level المستوى |
| -                        | -1.7892***     | 0.34938                       | -        | -1.804***                | 0.49177   | GDP           |
| -3.5352*                 | -1.0683        | 1.5769                        | -3.530*  | +1.1097                  | -1.0433   | LIQ           |

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews)

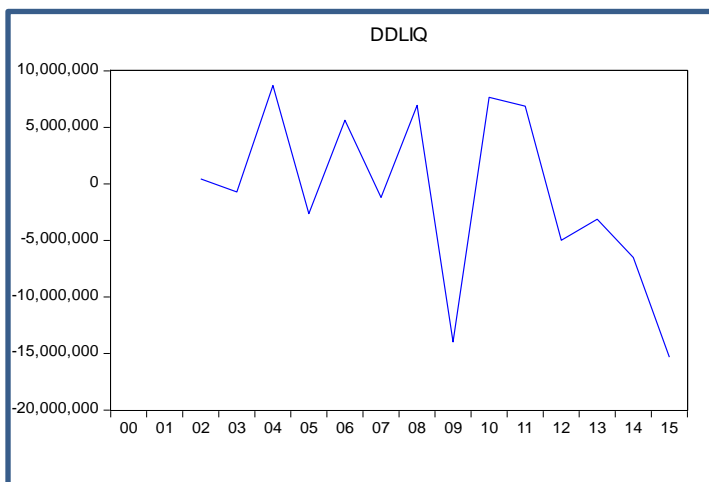
\*\*\* يشير الى المعنوية الاحصائية 1%

\*\* يشير الى المعنوية الاحصائية 5%

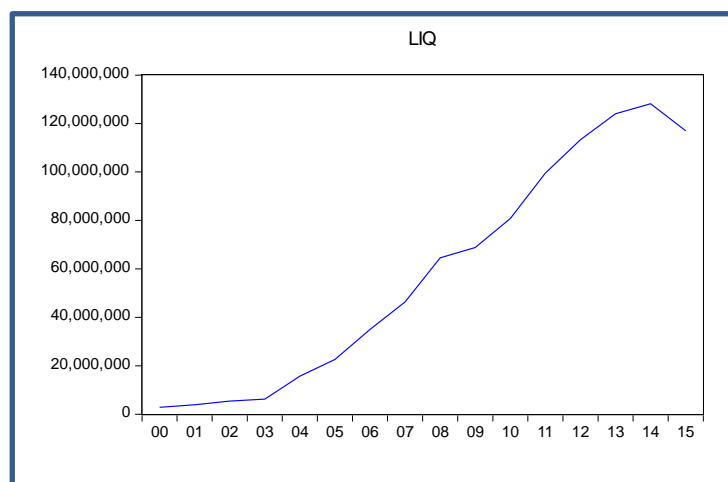
\* يشير الى المعنوية الاحصائية 10%

اما بالنسبة لاختبار فيليبس -بيرون (P-P) فإن له قدرة اختبارية افضل وادق من اختبار (ADF) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً ويتضح تطابق نتائج الاختبارين ويمكن بيان ذلك في الأشكال البيانية الآتية:

الشكل (4) استقرارية السيولة العامة عند الفرق الاول للمدة 2000 - 2015

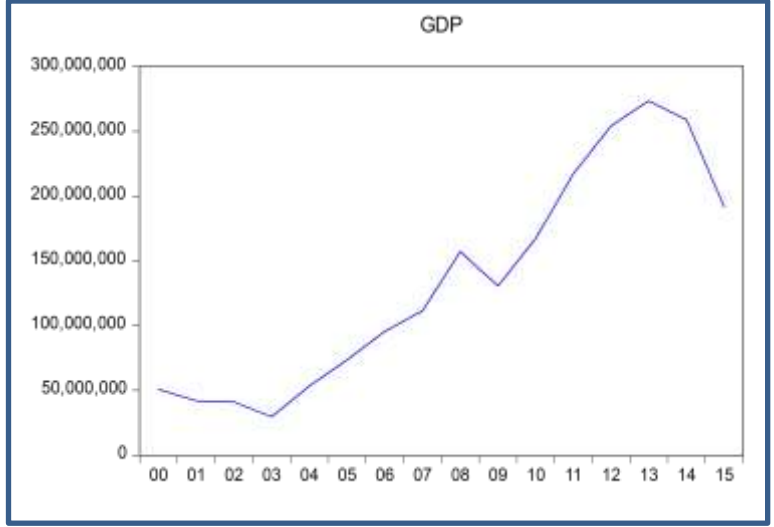


الشكل (3) السيولة العامة للمدة 2000 - 2015

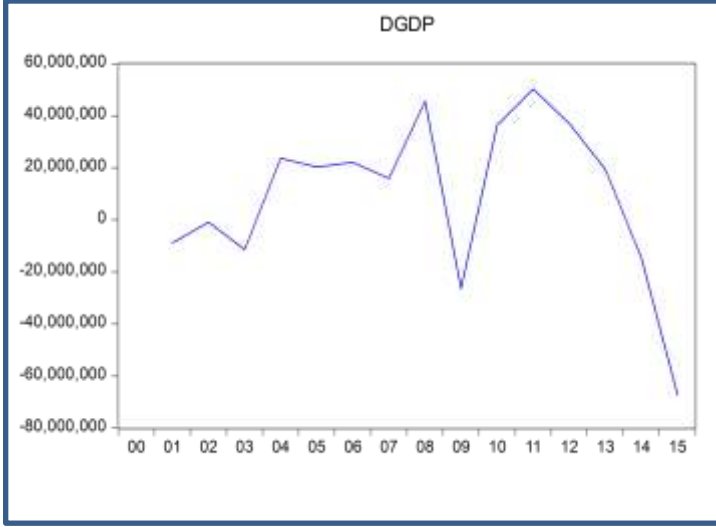


المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (EVOEWS)

شكل (5) الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2000 – 2015



شكل (6) استقرارية الناتج المحلي الاجمالي عند الفرق الاول



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (EVOEWS)

ثانياً: اختبار التكامل المشترك (Conintegration Test) :

ان اختبار التكامل المشترك هو اختبار استباقي لتجنب الانحدار الزائف وان وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، وعلى ضوء نتائج اختبار جذر الوحدة ، اتضح ان متغير الناتج المحلي الاجمالي متكامل من الدرجة الثانية (2) مع المتغير التابع (GDP) ، اي انها غير ساكنة في المستوى ولكنها اصبحت ساكنة في الفرق الثاني . وترتكز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة ، اذ يشير كل من انجل وجرانجر (Engle and Granger) الى امكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون في السلاسل الزمنية غير الساكنة ، وعليه فإن هذه السلاسل غير الساكنة في المتوسط تعتبر متكاملة من نفس الرتبة ومن ثم يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفاً<sup>(18)</sup> ، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى الطويل .

اثر السيولة العامة في الناتج المحلي الاجمالي GDP

أ- اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل - جرانجر

ب- يبدأ اختبار انجل - جرانجر للتكامل المشترك أولاً بتقدير العلاقة طويلة الأمد بين

المتغيرين وكالاتي :

$$\text{LN GDP} = \alpha + \beta \text{Ln LIQ} + e_t$$

وتم الحصول على النتائج التقدير الاتية :

$$\text{LN GDP} = 9.4177 + 0.524 \text{LN LIQ}$$

$$\text{S.E} : \quad 0.822 \quad 0.047$$

$$t : \quad 11.456 \quad 11.060$$

$$R^2 : \quad 0.89$$

$$R^{2-} : \quad 0.88$$

$$F : \quad 122.3$$

من المعادلة السابقة نجد ان القوة التفسيرية للنموذج عالية ، إذ بلغت (89%) من خلال ما توضحه ( $R^2$ ) وهذا يعني ان التغير في السيولة العامة يفسر ما نسبته (89%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي GDP بدرجة حرية (n-k) و(11%) تعود الى عوامل أخرى غير داخلة في النموذج . وعلى المستوى الكلي تشير نتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين الى وجود علاقة دالية معنوية بينهما وهذا ما يؤكد معنوية الاختبارات الاحصائية ( $F.R^2.t$ ) بمستوى دلالة (1%) هذا وقد تم اختبار حد الخطأ (البواقي) ( $e_t$ ) من هذه العلاقة المقدره لبيان مدى استقرارها عند المستوى وتكاملها من الدرجة صفر (0) ، وباستخدام اختبار ADF حيث تم اختبار حد الخطأ (البواقي) باستخدام ديكي - فولر الموسع واظهرت النتائج ان قيمة (t) بلغت (-2.8664) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية (-2.7282) بمستوى معنوية 1% وهذا يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين ووجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، كما في الجدول (5).



## جدول (5)

### اختبار انجل - كرانجر للتكامل المشترك

| Dependent Variable: LNGDP<br>Method: Least Squares<br>Date: 05/19/17 Time: 07:37<br>Sample: 2000 2015<br>Included observations: 16 |                       |            |             |                    |
|--|-----------------------|------------|-------------|--------------------|
| Prob.  | t-Statistic           | Std. Error | Coefficient | Variable           |
| 0.0000   | 11.45645              | 0.822052   | 9.417798    | C                  |
| 0.0000   | 11.06044              | 0.047381   | 0.524060    | LNLIQ              |
| 18.48447   | Mean dependent var    |            | 0.897311    | R-squared          |
| 0.743147   | S.D. dependent var    |            | 0.889976    | Adjusted R-squared |
| 0.153570   | Akaike info criterion |            | 0.246501    | S.E. of regression |
| 0.250144   | Schwarz criterion     |            | 0.850681    | Sum squared resid  |
| 0.158516   | Hannan-Quinn criter.  |            | 0.771438    | Log likelihood     |
|  |                       |            | 122.3333    | F-statistic        |
|  |                       |            | 0.000000    | Prob(F-statistic)  |

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

كذلك عند استخدام اختبار جوهانسن - جيسليوس اظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين المتغيرين أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، وتشير النتائج الى المعنوية الاحصائية للاختبارات (F , R<sup>2</sup> , T) وكانت المرونة سجلت (0.524) بين الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر السيولة العامة اي ان زيادة وحدة واحدة في السيولة العامة سيؤدي الى زيادة (0.52%) في الناتج المحلي الاجمالي ، كما في الجدول (6) .

## جدول (6)

### اختبار جوهانسن - جيسليوس

| Date: 05/19/17 Time: 07:45<br>Sample (adjusted): 2002 2015<br>Included observations: 14 after adjustments<br>Trend assumption: Linear deterministic trend<br>Series: LNGDP LNLIQ<br>Lags interval (in first differences): 1 to 1<br>Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) |                           |                    |            |                              |
|--|---------------------------|--------------------|------------|------------------------------|
| Prob.**  | 0.05<br>Critical<br>Value | Trace<br>Statistic | Eigenvalue | Hypothesized<br>No. of CE(s) |
| 0.0012   | 15.49471                  | 25.36207           | 0.693910   | None *                       |
| 0.0030   | 3.841466                  | 8.787809           | 0.466182   | At most 1 *                  |

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

|         | 0.05           | Max-Eigen |            | Hypothesized |
|---------|----------------|-----------|------------|--------------|
| Prob.** | Critical Value | Statistic | Eigenvalue | No. of CE(s) |
| 0.0212  | 14.26460       | 16.57427  | 0.693910   | None *       |
| 0.0030  | 3.841466       | 8.787809  | 0.466182   | At most 1 *  |

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

## الاستنتاجات

1. توصلت الدراسة في جانبها التحليلي الوصفي الى إن المتغيرات السيولة العامة تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي .
2. يمكن للسياسة النقدية عن طريق ادواتها ومتغيراتها ، المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازن الاقتصادي ولاسيما بعد استقلالية البنك المركزي والتأثير في اسعار الصرف لصالح العملة المحلية ، وكذلك تحقيق هدف نمو الاقتصاد الذي يمثله نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
3. أظهرت مصفوفة الارتباط درجة عالية من العلاقة بين السيولة العامة والناتج المحلي الاجمالي .
4. اثبتت نتائج الاختبارات العلاقة الموجبة بين السيولة العامة بوصفها متغيراً مستقلاً ومتغير الاستقرار الاقتصادي الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بوصفه متغيراً تابعاً.
5. أظهرت نتائج التحليل الكمي أن الودائع السيولة العامة قد اثرت في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، وقد فسرت هذه المتغيرات ما نسبته (89%) من التغيرات التي تحدث في معدلاته .

## التوصيات :

1. ضرورة سيطرة السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، التي من خلالها يمكن السيطرة على التغير في حجم السيولة العامة من أجل التأثير في متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

2. تطوير الأسواق المالية والنقدية لتمكين السلطة النقدية من التأثير بشكل مباشر في حجم السيولة العامة من خلال استيعاب وتوجيه الادخارات نحو الاستثمارات الانتاجية ، وهذا يتم عن طريق التنسيق بين السلطات المالية والمؤسسات العامة والبنك المركزي والمصارف التجارية والحكومية والخاصة ، وهذا التنسيق يزيد من فاعليتها في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية .
3. الحفاظ على انجازات السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي في العراق بعد صدور قانون البنك المركزي (56) لسنة (2004) وقانون المصارف رقم (94) لسنة (2004)، وما حققته من استقرار نقدي ورفع قيمة العملة المحلية إزاء العملات الاجنبية والسيطرة على معدلات التضخم .
4. ان تعمل السياسة النقدية على تطوير أنظمة المدفوعات بين البنك المركزي العراقي والمصارف الأخرى وبين المصارف والجمهور ، وهذا من شأنه يعمل على خلق بيئة مصرفية متطورة ، ويقلل بدوره من العملة في التداول ويزيد من حجم الودائع المصرفية .
5. عدم تدخل الحكومة في عمل البنك المركزي وإعطائه الحق والحرية في مراقبة عمل المصارف التجارية ، وضع خطة لعملية الائتمان لتوجيه القروض نحو المشاريع الاستثمارية في القطاعات الانتاجية الحقيقية ، من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي ورفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .

### الهوامش :

- (1) سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الكتاب الثاني ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، 1982 ، ص 677 – 679 .
- (2)Edward Shapiro , macroeconomic Analysis , Hart court Jovanovich , Inc , New York , 1982 fifth Ed , p , p 172- 173
- (3) مجيد علي حسين ، د. عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2002 ، ص 106 .
- (4) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، ط3 ، ص 58- 59 .
- (5) سامي خليل ، النقود والبنوك ، مؤسسة الكميل للنشر والتوزيع ، الكويت ، الطبعة 2 ، 1989 ، ص 46-45
- (6) محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، بدون تاريخ ، ص 207.
- (7) ميراندا زغلول رزق ، النقود والبنوك ، جامعة بنها – كلية التجارة ، 2008-2009 ، ص 32 .
- (8) باري سيجل ، النقود والبنوك ، من وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله منصور واخرون ، الطبعة العربية ، 1987 ، ص 62 – 65.
- (9) وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، – النظريات ، المؤسسات ، السياسات – سنة 2001 ، ص 41 .
- (10) اودين منسيفيلد ، ناريمان بهرافش ، علم الاقتصاد ، مركز الكتب الاردني ، سنة 1988 ، ص 357-363.
- (11) عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقتصاد النامية مع اشارة خاصة للعراق ، جزء 1 ، طبعة 2 ، (بغداد : الجامعة المستنصرية ، 1986)، ص 97-99 .
- (12)Keith Cuthbertson, the supply and Demand for money, Great Britain. TJ padstow, first published, 1985 , p . p 165 -167

- (13) التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الوضع الاقتصادي في العراق للربع الاول من عام 2007 البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2007، ص3 .
- (14) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2003 ، ص12 و 2004 ، ص7 .
- (15) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2008 ، ص18 .
- (16) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2009 ، ص7 .
- (17) وليد اسماعيل السفير ، احمد محمد مشعل ، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق ، عمان ، 2003 ، ص21.

(18) Engle . R.F and C.W.J Granger , Co-integration and error Conection :  
Representation , Estimation and testing , Econometrics , vol:55 , pp.251-276

### المصادر :

- (1) سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الكتاب الثاني ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، 1982 .
- (2) اودين منسيفيلد ، ناريمان بهرافش، علم الاقتصاد ، مركز الكتب الاردني ، سنة 1988 .
- (3) عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق ، جزء 1 ، طبعة 2 ، (بغداد : الجامعة المستنصرية ، 1986).
- (4) Keith Cuthbertson, the supply and Demand for money, Great Britain.  
TJ padstow, first published, 1985 .
- (5) التقرير الاقتصادي الدوري حول مؤشرات الوضع الاقتصادي في العراق للربع الاول من عام 2007 البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2007 .
- (6) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2003 ، 2004 .
- (7) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2008 .
- (8) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2009.
- (9) وليد اسماعيل السفير ، احمد محمد مشعل ، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق ، عمان ، 2003 .
- (10) Engle . R.F and C.W.J Granger , Co-integration and error Conection  
: Representation , Estimation and testing , Econometrics , vol:55 .
- (11) Edward Shapiro , macroeconomic Analysis , Hart court Jovanovich  
, Inc , New York , 1982 fifth Ed .
- (12) مجيد علي حسين ، د. عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2002 .
- (13) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي دار المسيرة للنشر ، عمان ، ط3، 2013.
- (14) سامي خليل ، النقود والبنوك ، مؤسسة الكميل للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط2 ، 1989 .
- (15) محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، بدون تاريخ .
- (16) ميراندا زغلول رزق ، النقود والبنوك ، جامعة بنها – كلية التجارة ، 2008-2009 .
- (17) باري سيجل ، النقود والبنوك ، من وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله منصور واخرون ، الطبعة العربية ، 1987 .
- (18) وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية – النظريات ، المؤسسات ، السياسات – سنة 2001.